بيان من المجلس الثوري المصري حول قضية لاهاي

الجمعة 19 سبتمبر 2014 12:09 م

أثناء تواجد أربعة من المواطنين الهولنديين في اعتصامات الثوار التي تمت أمام دار الحرس الجمهوري وأمام المنصة وفي محيط ميدان رابعة العدوية في غضون عام 2013، وخلال فعاليات الثوار في هذه المناطق قامت قوات من الجيش والشرطة بإطلاق النار على المعتصمين أمام دار الحرس الجمهوري وأدى ذلك إلى إصابة مواطن هولندي، وبعد ذلك قامت قوات من الشرطة (فقط) بإطلاق النار على المعتصمين أمام منطقة النصب التذكاري (المنصة) وأدى ذلك إلى إصابة مواطن هولندي آخر، وقامت قوات من الجيش والشرطة بإطلاق النار على المعتصمين في محيط ميدان رابعة العدوية، وأدي ذلك إلى إصابة اثنين من المواطنين الهولنديين،وهؤلاء الأربعة تقدموا بشكوى رسمية إلى سلطات التحقيق في هولندا بعد توثيق إصابتهم وأسبابها اتهموا فيها كلاً من:

1 – عدلي منصور (رئيس الجمهورية المعين ورئيس مجلس الأمن الوطني في تلك الفترة).
2 – حازم الببلاوي (رئيس الوزراء وعضو مجلس الأمن الوطني في تلك الفترة).
3 – اللواء/ محمد إبراهيم (وزير الداخلية وعضو مجلس الأمن الوطني).
4 – اللواء/ محمد فريد التهامي (رئيس جهاز الأمن الوطني وعضو مجلس الأمن الوطني).
5 – اللواء/ محمد أحمد زكي (قائد قوات الحرس الجمهوري).
6 – اللواء/ مدحت المنشاوي (قائد قوات العمليات الخاصة في الأمن المركزي).

بأن المتهمين جميعًا شرعوا في قتلهم وتسببوا في إصابتهم

وقد استغرق إعداد ملف الدعوى عدة أشهر وبعد البحث والدراسة القانونية تم التوصل إلى عدة نتائج:

1 – اختصاص جهات التحقيق والمحاكم في هولندا (موطن المجني عليهم) بالتحقيق والحكم في الجرائم التي ارتكبت في حق مواطنيهم

2 – عدم اختصاص المحاكم الهولندية بالتحقيق أو الحكم على المدعو/عبد الفتاح السيسي لحصانة المنصب الذي يشغله

3 – عندما تحال القضية إلى المحكمة الهولندية يجوز إصدار حكم غيابيًّا ضد المتهمين بالإدانة في حالة عدم حضورهم للمحاكمة، ولا يقبل الطعن على هذا الحكم من قبل المتهمين إلا بعد حضورهم بأشخاصهم أمام محكمة الطعن

4 – في حالة عدم صدور حكم بالإدانة على المتهمين فإن الاختصاص ينعقد للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لكون المجني عليهم ضحايا أوروبيين أصيبوا أثناء ارتكاب المتهمين لجرائم ضد الإنسانية

5 – القضية ليست سهلة ومازالت تحتاج إلى جهد شاق من المحامي والمجني عليهم ومنظمة تواصل التي قامت بالتنسيق بين كل الأطراف لإنجاز هذه القضية، وهذا البيان لا يمثل سوى الإعلان عن ميلاد دعوى قضائية جديدة ضد رموز الانقلاب العسكري في مصر